الفصل الحادي عشر

الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية

رأينا أنه لو استخدمت التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف لعلاج العجز الذي ينشأ في ميزان المدفوعات، فلابد من أن نتحمل تدهور معدلات التبادل الذي قد يكون خطيرا لاسيما لو كانت مرونة الطلب على الواردات في كل من الدولتين صغيرة جدا بحيث تكون الحاجة ماسة إلى خفض سعر الصرف لتحقيق أي تحسن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد رأينا في الفصل السابق أنه لو انخفضت أسعار صادرات إحدى الدولتين بالنسبة لأسعار وارداتها كان لابد من تصدير كمية أكبر من السلع لشراء أية كمية من الواردات ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن يتحسن الميزان التجاري وميزان المدفوعات إلا بعد خفض سعر الصرف لو قلت كمية الواردات أو قلت كمية الصادرات إلى درجة تكفي لمواجهة تدهور معدلات التبادل. ولكن لو كان تأثر طلب الدولتين على الواردات بتغير الأسعار بسيطا (أي لو كانت مرونة الطلب قريبة إلى الوحدة) فإن معظم آثار تغيرات الأسعار على كميات الواردات والصادرات في بلادنا تزول في محاولة تغطية التدهور الذي يصيب معدلات التبادل ولا تبقى سوى آثار

بسيطة قد لا تكفي لتحسن ميزان المدفوعات.

وفي هذه الظروف تستخدم وسائل الرقابة المباشرة لعلاج أية اضطرابات في ميزان المدفوعات. وقد تفرض هذه الرقابة على التجارة وحركات رؤوس الأموال. وقد تتخذ الرقابة المباشرة عدة أشكال. وأكثرها انتشارا نظام التعريفة المباشرة على الواردات ونظام الحصص. أما النظام الأخير فهو يتضمن فرض قيود على كمية الواردات المختلفة الأنواع أو قيمتها.

وكثيرا ما تميز القيود المباشرة بين الدول المختلفة ومثال ذلك أن استيراد السيارات الألمانية في بريطانيا أسهل من السيارات الأمريكية ويوجد في كثير من البلدان نظام تعدد أسعار الصرف فقد تباع بعض العملات بأسعار منخفضة مما يشجع المستوردين على الشراء من الدول التي تقبل هذه العملات وقد تباع بعض العملات الخاصة باستيراد سلع معينة بأسعار مرتفعة عن الأسعار السائدة في السوق حتى يتجنب الناس استيرادها.

ترجع فائدة فرض القيود كوسيلة لعلاج اختلال توازن ميزان المدفوعات إلى أنها تمكن من تحسين ميزان المدفوعات دون أن تؤدي إلى تدهور معدلات التبادل. وهذه الفائدة عظيمة لو كان تخفيض سعر الصرف هو الإجراء البديل لمعالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات وكانت مرونة الطلب تدفع إلى تدهور معدلات التبادل. ومن الناحية الأخرى تنطوي القيود المباشرة على الكثير من العيوب. فجدير بالذكر أن القيود

دائما لا تتفادى الخسارة التي يمكن أن تصيب معدلات التبادل والناتجة عن انخفاض سعر الصرف فعلى سبيل المثال قد ترفع إحدى الجماعات الاحتكارية من المصدرين الأجانب أسعار السلع التي تخضع لقيود الاستيراد من الخارج لأن تقييد استيراد هذه السلع يجعل المشترين على استعداد لدفع أسعار أعلى في سبيل الحصول على هذه السلع ولو حدث ذلك لتدهورت معدلات التبادل نتيجة للتقييد. وعادة ما يمكن تفادي هذه الآثار إذ يمكن التغلب على هذه الصعوبات بشراء أحد المستوردين المحليين الاحتكاريين الذين يكون لهم هذا الحق، هذه السلع وعن طريق فرض رسوم على الواردات.

وإذا افترضنا أن القيود تمنع المصدر الأجنبي من رفع السعر الذي يحصل عليه فلن تتدهور معدلات التبادل، إذ أن الأسعار التي تدفع في شراء السلع المستوردة والمبالغ التي تدفع عن الصادرات تتغير بحيث أن الدولة تتمكن بفرض هذه القيود من تحسين ميزانها التجاري وميزان المدفوعات دون تدهور معدلات التبادل الذي كان يمكن أن يحدث لو حاولت الدولة تخفيض سعر عملتها. ومعنى هذا أن الكمية الإجمالية للسلع التي يمتنع المقيمون في أية دولة من استيرادها لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات تكون أصغر مما لو خفض سعر العملة. ولو فرضت القيود على الاستيراد فإن العجز في ميزان المدفوعات البالغ قدره مائة مليون جنيه يعالج بخفض قيمة السلع التي يستوردها المقيمون داخل الدولة بمقدار مائة مليون جنيه. ولو خفض سعر العملة فلابد من أن تزيد قيمة السلع التي يحرمون منها عن مائة مليون جنيه نظرا لانخفاض معدلات

التبادل.

وهناك اختلاف آخر بين تأثير القيود المفروضة على الاستيراد وخفض قيمة العملة، فعندما تفرض الحكومة قيودا على الاستيراد لمعالجة أي اختلاف في توازن ميزان المدفوعات فإنها تحرم نفسها من نوع معين من السلع المستوردة، ولكنها لو خفضت قيمة العملة فإنها تحرم نفسها من السلع المستوردة بصفة عامة، إذ أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض كميتها ولكن بالإضافة إلى ذلك فإنها تحرم نفسها من بعض السلع على شكل صادرات مصنوعة محليا نتيجة لإقبال الأجانب على هذه الصادرات فتقل بذلك في السوق المحلية كمية السلع التي كان يستطيع الأفراد شراءها للتغلب على أي اختلاف في ميزان المدفوعات ولا شك أن هذه السلع هي جزء من الكمية الإجمالية للسلع التي يحتاج لها الأفراد. وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى عدم إقبال الدول كثيرا على فرض القيود على الواردات ومن هذه الأسباب أن الدول تخشى من اتخاذ الدول الأخرى لبعض الإجراءات الانتقامية فترد على القيود التي تفرض على صادراتها.. وعلى سبيل المثال لو فرضت إحدى الدول تعريفة جمركية على السلع المستوردة من دولة أخرى فقد يؤدي هذا إلى انتقام هذه الدولة باتخاذ إجراءات أكثر شدة وصرامة. ولا شك أن تسابق الدول في فرض الضرائب الجمركية يؤدي إلى الأضرار بمصالح كل دولة. وسبب ذلك أن هذه العوائق تعني أن كل دولة تنتج سلعا محليا كان من الممكن أن تحصل عليها من الخارج بنفقات أقل. وينتهي ذلك بعدم الاستفادة من مبدأ تقسيم العمل بين الدول وقد لا يؤدي إلى تعديل أي اختلال في ميزان

المدفوعات بين الدول. وحتى وإن لم تتخذ أية إجراءات انتقامية فإن فرض القيود على التجارة الخارجية من شأنه أن يقلل الفوائد التي يمكن تحقيقها بتقسيم العمل بين الدول.